

نقييع القطاع الزراعي في الجزائر The evaluation of the agriculture sector

جبار هاجر[*]

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم تسيير جامعة علي لونسكي البليدة-2. الجزائر

تاريخ النشر: ديسمبر 2018

تاريخ قبول النشر: 26 ديسمبر 2018

تاريخ الارسل للنشر: 08 جوان 2018

ملخص:

يعد القطاع الزراعي الجزائري عصب التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال زيادة الإنتاج المحلي الخام و الرفع من نصيب الفرد منه بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل و تحسين مستوى المعيشة في الأرياف ، و هذا جراء توفره على إمكانيات طبيعية ، بشرية و مادية ضخمة وضعت في إطار البرامج التنموية المتتالية. وقد أظهرت نتائج الدراسة زيادة في مختلف المنتجات الزراعية و تنوعها ، و كذا الدور الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد الوطني و الذي يعد محدودا مقارنة بإمكانات القطاع و النتائج المعول عليها في البرامج التنموية المسطرة.

الكلمات المفتاحية : الزراعة في الجزائر ، الإنتاج الزراعي.

تصنيف JEL: M4-41.

Abstract:

summarized The agricultural sector, the Algerian backbone of national economic développement by increasing gross national production in addition to providing jobs and improving the standard of living in rural areas, which is a result provided by the natural potential , human and huge material developed under successive development programs.

The results of the study showed an increase in various agricultural products and diversity, and as well as the role played by agriculture in the national economy, which is limited in relation to the potential of the sector and the results in the programs development, reliable rule.

Keywords : Agriculture in Algeria, Agricultural production

Jel classification codes: M4-41

تعهد:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية ، و هذا لدوره الفعال الذي يقوم به في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية من توفير الغذاء ، و رؤوس الأموال و التشغيل فهو عبارة عن سوق للسلع الصناعية ، و لكن برغم كل ما يقدمه فهو يعاني الكثير من المشاكل التي تحد من تنميته ، و هذا راجع للتمهيش الكبير الذي عرفه في السنوات السابقة جراء التركيز على القطاع الصناعي فقط ، و هذا ما أدى إلى زيادة الواردات الزراعية و التبعية الغذائية للخارج ، و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

- ماهو واقع التنمية الزراعية في الجزائر و دورها في الإقتصاد الوطني.

فرضيات الدراسة :

لمعالجة إشكالية البحث نعتد على الفرضيات التالية :

- يلعب القطاع الزراعي الجزائري دور هام في الإقتصاد الوطني.

- يعاني القطاع الزراعي الجزائري العديد من المشاكل.

أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء على أهمية القطاع الزراعي و تنميته و التعرف هل الانتاج الفلاحي في الجزائر و التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في تناول تنمية أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر و هو القطاع الزراعي ، الذي يواجه العديد من المشاكل و مدى تأثيره في الإقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة :

في سبيل معالجة الموضوع بشكل جيد قمنا باستخدام المنهج الوصفي بهدف جمع أكبر قدر من المعلومات و المفاهيم التي تخص الموضوع من أجل دراسة الخلفية النظرية ، حيث قمنا بالإعتماد على كتب ومقالات و أبحاث أكاديمية و تتضمن الورقة البحثية العناصر التالية:

- 1- المسار التاريخي للتنمية الزراعية في الجزائر.
- 2- الإنتاج الفلاحي في الجزائر.
- 3- مكانة القطاع الزراعي الجزائري في الإقتصاد الوطني.
- 4- مشاكل و معوقات الزراعة في الجزائر.

II- الطريقة :

1- المسار التاريخي للتنمية الزراعية في الجزائر

تميز الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال بحالة إقتصادية و ديمغرافية خطيرة ، إذ إنخفض الناتج القومي بحوالي الثلث ، و ذلك نتيجة للهجرة الجماعية المقصورة من الأوروبيين ، و خصوصا من الفنينين و الإطارات في مختلف القطاعات ، من أجل ضرب الإقتصاد الوطني(1). و أمام هذا الوضع إستولى العمال و الفلاحون على المؤسسات و المزارع الشاغرة دون تدريب أو تكوين وباشروا في تسييرها ، ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل في سن قوانين تشريعات و البرامج الإصلاحية منذ الإستقلال و التي سوف نمر بها بالتدريج :

1-1- التسيير الذاتي :

- الفترة 1962 إلى عام 1967 ، كانت بمثابة النشأة إذ بعد إستيلاء الفلاحين على الأراضي ، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصيغة القانونية الرسمية عليها ، ثم تم توكيل هيكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بتولي الإشراف على كل التعاملات الفلاحية ، و بذلك أصبحت الدولة تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.

- الفترة 1967 إلى عام 1975 ، إتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية للتخفيف من المركزية الإدارية التي كانت تميز المرحلة السابقة ، حيث إستبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولأئمة تختص في مجالات جغرافية مهنية محددة ، كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة ، و تكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية الأولى و البنك الوطني الجزائري من جهة الثانية. كما أنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية ، مهمته توفير الآلات و المعدات الفلاحية و إصلاحها ، كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق ، وذلك بإنشاء دواوين وطنية لهذا الغرض و توحيد جهاز التمويل بتخصيص مصالح لذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري ، و قد ركزت هذه المرحلة على إنشاء هيكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال ، دون إيلاء عناية بتوفير الشروط لتحقيق إستقلالية تسيير فعالة.

- من 1973 إلى 1975 ، الإجراءات السابقة لم تساعد على خلق محيط إقتصادي يعمل على تقدم و تطوير المزارع ، مما أدى إلى إتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل ، حيث عملت تلك الإصلاحات على إلغاء منصب المدير المعين ، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعيات العامة للعمال و الفلاحين ، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج و وضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة ، كما تم خفض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا ، ورفع أسعار المنتجات الزراعية(2).

التسيير الذاتي من الناحية العملية كان فاشلا ، عندما باشر عمال التسيير الذاتي عملهم طبقا لقرارات 22 مارس 1963 لم تكن لديهم الخبرة المهنية و الوعي الضروريين لتسيير قطاع زراعي حديث ، كما أن العمال كانت تنقصهم التربية و التعود على نظام العمل الجماعي المنظم الدائم ، بالإضافة إلى مشكلة تداخل وظائف و هيئات التسيير و هي مشكلة تتعلق بالهيئات التي يقوم عليها النظام ، فقد كانت الاختصاصات غير واضحة بالنسبة لهيئة عمل لجنة التسيير فالمدير بعيد عن رقابة الجمعية العامة ، كذا الصراع بين العمال الموسمين و العمال الدائمين. - عدم إتخاذ المراسيم للقرارات الخاصة بالتسيير الذاتي إنطلاقا من واقع الريف الجزائري ، فهذا الأخير له عاداته الإجتماعية التي تختلف عن عادات و قيم المجتمعات التي سبق و طبقت أسلوب التسيير الذاتي فيها.

- إنتشار ظاهرة جذب المصانع للعمال الدائمين و تركهم لمزارعهم تحت تأثير الحافز المادي(3).

1-2- الثورة الزراعية :

لقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل ، إبتداء من تاريخ إنطلاقها حيث مرت ب:

- المرحلة الأولى : 1972 إهتم بتأمين حوالي 3 ملايين هكتار من الأراضي العامة و البلدية (4) ، العرش و الوقف العمومي و إلحاقها بالصندوق الوطني للثروة الزراعية.

- المرحلة الثانية : 1973 إهتمت بتحديد الملكيات الخاصة و تأمين الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد.

- المرحلة الثالثة □ إهتم في هذه المرحلة بالمناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية ، الذي يجب ألا يتعدى 105 رؤوس للمربي أما الفائض فيؤم و يوزع على المربين الصغار.

لقد سمحت الثورة الزراعية بتحقيق مكاسبين أساسيين ، شكلا العناصر المشجعة في مجهود التنمية الزراعية ، هما :

-إلغاء الملكية العقارية الكبيرة و إشكاليات العمل المرتبطة به.

-تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا ، تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع مما لو كانت مجزأة و متفرقة.

رغم النتائج المحققة من الثورة الزراعية إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب ، و هذ نظرا للصعوبات العملية التي حدت من تحقيق أهدافها النظرية المرجوة في المجال الزراعي خصوصا ، و التنمية الوطنية على العموم حيث أنها لم تراعي الظروف الموضوعية للواقع الجزائري و

بخاصة في الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق ، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة. (5)

1-3- المستثمرات الفلاحية :

استحدث المشرع الجزائري آلية جديدة لتسيير و إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية الخاصة من خلال القانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 و هو نظام المستثمرات الفلاحية و الذي يعني وحدة تربية مسيرة و مستغلة طيلة السنة من طرف شخص أو عدة أشخاص تنظم و سائل الإنتاج و ذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي و قانونا تكون ملكا للشخص الذي يستغلها ، و يمكن حصر مجال تطبيق هذا النظام في:

أراضي البلديات و العرش و الأراضي التي كانت خاضعة لنظام التسيير الذاتي في الفلاحة و الأراضي التي لا وارث لها و لا مالك لها و الأراضي المؤممة في المادة 81 من الأمر رقم 95-26 المعدل و المتمم لقانون التوجيه العقاري أو الاشخاص الذين لا تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 87-19 إضافة إلى الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة و التي لم يطالب بها أصحابها أو لم تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة 85 مكرر 1 من الأمر رقم 95-26 ، أما الأراضي المستثناة من تطبيق القانون رقم 87-19 فحسب المادة من هذا الأخير تكمن في: المزارع النموذجية ، مؤسسات التكوين و البحث ، معاهد التنمية.

السياسة الزراعية في عقد الثمانينات قد تمثلت في وضع منهجية جديدة لإستغلال الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام ، مع وضع و تطبيق برامج و خصوصتها ، و السعي إلى تنمية الخدمات المساندة و فئات الإنتاج و تعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة ، غير أن هذه السياسات لم تكتمل و ذلك مع التحولات الدولية خارجيا و التحول نحو التعددية السياسية ، و تطبيق مبادئ الإقتصاد الحر داخليا ، و ذلك بالمرور عبر مرحلة إنتقالية أصابها الكثير من المشاكل و الصعوبات و زاد من تعقيدها الشلل الكبير الذي مس كل قطاعات البلاد جراء المأساة التي ألمت بالجزائر(6).

1-4- برنامج التكيف الهيكلي □

إنطلقت هذه الإصلاحات من سنة 1987 حتى صيف 2000 بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، و سميت بإصلاحات برامج التعديل الهيكلي الذي كان مدعوما من طرف صندوق النقد الدولي (IMF) ، حيث دعوا إلى ضرورة تطوير الفلاحة و ترقيةها مع رفع مستويات وسائل التأطير و المؤطرين ، إضافة إلى إزالة القيود الكمية على إستيراد المواد و الخدمات و تفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة و تحرير الأسعار و تخفيض الإعانات و قيمة الدينار و تميزت هذه المدة بتحقيق نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ (4%) ، و النمو المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى ، (3.3%) للفلاحة مقابل (1%) للصناعة و (2.3%) للخدمات و تضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي ، تعميق دور القطاع الخاص في شتى مجالات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية في مقدمتها خصوصية الكثير من نشاطات القطاع الزراعي و مهما تعددت البرامج و الخطط و تنوعت أساليب التنفيذ فإنها جميعا تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي.

غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق النتيجة المنتظرة ، نظرا إلى كون الإنتاج بلا أية قيمة تبادلية ، غير أن الفرق بين أسعار الإنتاج و أسعار المواد البديلة يبقى له أثره الواضح في مستوى الإستهلاك الذاتي و ذلك لأن سعر تكلفة المحصول يصبح موازيا أو يفوق سعر المادة الغذائية البديلة ، و هذه حقيقة مثبطة للعزائم إذا ما أضيف إليه كون الإنتاج الزراعي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط عموما يتسم بدرجة عالية من المخاطر و الريبة ، نظرا إلى الظروف الطبيعية التي تميزها ناهيك عن القدرة المالية و المناخ السياسي فالجزائر عرفت وضعاً أمنيا سيئاً في بداية التسعينيات إضافة إلى المديونية الخارجية العالية و كلها عوامل تعيق أية سياسة عن تحقيق أهدافها مهما كانت فعاليتها وكفاءتها(7).

1-5- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية □

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية و الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية ، كذلك عن طريق إستصلاح الأراضي و الإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة فالعمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط أي الإستصلاح في شمال و جنوب البلاد و تحويل أنظمة الإنتاج و الإستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية(المياه و الأراضي) التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة ، هذه العمليات الأساسية تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة و المناخ لأن معظم المناطق الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف و تربتها مهددة بالإنجراف و التدهور ، بسبب تقنيات و أنظمة إنتاج غير ملائمة كما أن التوجهات الواردة في برنامج الحكومة تأخذ بعين الإعتبار المعطيات الإقتصادية و الإجتماعية و التقنية بالنظر إلى البعد الدولي فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا ، و توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة و المنتجات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للإستثمارات المباشرة و إنشاء مؤسسات فلاحية ، صناعية و غذائية(8).

1-6- توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الأبعاد الريفية □

تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة المناطق المعزولة و المهمشة و قد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR) بإعتباره ردا شاملا للتحولات الرئيسية و الضغوط

الطبيعية و التقنية و التنظيمية و المؤسساتية التي تم حصرها ، و التي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا ، و في تدهور الموارد الطبيعية و إنقطاع التلاحم و السلم الإجماعيين في الوسط الريفي ، و الضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري ، فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية يمثل المسلك الذي يؤدي إلى ضمان التماسك بين الإستغلالات الفلاحية و هي ليست الوحدات الإقتصادية القاعدية فقط و لكنها أيضا كيانات ذات وظائف إجماعية بيئية مهمة ، و بين السلطات العمومية و المستثمرين و الفاعلين و الفضاءات الريفية و خصوصيتها و قد شرع في تطبيقه على الأسس التالية:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي و الغابي و الرعوي.
- مرافقة تعددية النشاطات و تشجيعها و ترقيتها بإعتبارها عاملا لتحسين مداخل العائلة.
- توفير بدائل لتنمية أنشطة المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة عبر تحويل نظم الإنتاج و تكييفها.
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الإستثمارات الإنتاجية و التكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية ، و خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة و المتوسطة التي يتم إستكمال تأهيلها(9).
- في هذه الظروف تم وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة(SNDRD) ، و قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية ، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص ، مكافحة الفقر و التهميش ، فهي تهيئ لحركة الجوار و مشاركة السكان المحليين .

إن مشروع التنمية الريفية الجوّاري عبارة عن مشاريع مدمجة متعددة القطاعات ، منجزة على أقاليم ريفية معروفة مسبقا بهدف السماح بإستقرار سكان الريف و تكامل حركات التنمية المحلية (تزويد الريف بالكهرباء ، فتح و تحديث شبكة الطرقات ، الصحة ، التربة...) (10).

7-1- سياسة التجديد الفلاحي و الريفي المخطط الخماسي 2010-2014

سياسة التجديد الزراعي و الريفي تؤكد من جديد على الهدف الأساسي للسياسات الزراعية التي إتبعته منذ عام 1962 وهو تحقيق إستدامة الأمن الغذائي الوطني ، مع الحرص على تحويل الزراعة إلى محرك للنمو الإقتصادي الكلي ، هذا التحدي يقوم على إحداث تغييرات في البنى التحتية على المدى المتوسط لضمان الأمن الغذائي ، فالإستراتيجية تطمح للتقليل من نقط الضعف و تطوير الأصول عن طريق شراكة بين القطاع العام و الخاص ، و تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية و بروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية(11).

2- الإنتاج الفلاحي في الجزائر □

عرف الإنتاج الفلاحي تطورات مختلفة وهذا عائد إلى مختلف البرامج التنموية المطبقة و سنستعرض فيما يلي مختلف النتائج المحققة في السنوات الأخيرة:

2-1- **تطور إنتاج الحبوب:** تحتل الحبوب في الجزائر مكانة إستراتيجية في المنظومة الغذائية و الإقتصادية ، و لكنها تبقى تعرف ركودا و ضعفا ، و خاصتا إنتاج القمح و الذي تعد مردودية الهكتار منه في أضعف المستويات مقارنة مع دول العالم ، فنلاحظ من الجدول رقم(1) أن أقل نسبة إنتاج للحبوب سجلت في 2005 بمقدار (6274000) قنطار و بمردودية (142.6) قنطار في الهكتار و هذا في إطار تطبيق مخطط التنمية الفلاحية ، و في 2009 سجلنا زيادة في الإنتاج تقدر بنسبة (70%) مقارنة بسنة 2008 و هذا عائد إلى تشجيع الإستثمار في المناطق الريفية في إطار مشاريع التنمية الريفية الجوّارية و في سنة 2010 سجلنا إنخفاض بنسبة (28.88%) مقارنة ب 2009 ، و بعدها لاحظنا زيادة ملحوظة منذ 2011 إلى غاية 2014 الذي سجلت بها أكبر كمية إنتاج حيث قدر إجمالي إنتاج الحبوب(1271003) قنطار بما يعادل مردودية (214.9) قنطار في الهكتار ، و هذا ما يدل على نجاعة سياسة التجديد الفلاحي و الريفي .

إن الحبوب تحتل مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير و ذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد ، و لهذا فإن خلل في هذا المنتج يؤثر سلبا على النمط الغذائي السائد ، و يضع الأمن الغذائي للسكان في خطر. و لهذا فإن الزيادة في إنتاج الحبوب بوتيرة متناسبة مع الزيادة السكانية يعتبر غاية تسعى الدولة إلى تحقيقها ، و إذا لم يكن ذلك ممكنا فعلى الأقل تلبية و لو جزء من احتياجات السكان و من أجل ذلك ينبغي وضع سياسة شاملة للمحافظة على الأراضي الزراعية و ترقية الإنتاج و تطويره و التقليل من الفجوة الغذائية(12).

2-2- **تطور إنتاج البقول:** لقد عرفت البقول الجافة إرتقاعا بنسبة (13.64%) في 2007 عن سنة 2006 ، لكنها عاودت الإنخفاض بنسبة (19.78%) في سنة 2008. كما حققت إرتفاع ملحوظ من 2009 إلى 2014 فكان أكبر إجمالي البقول الجافة المحققة في العشر سنوات الأخيرة في 2014 مقدرة ب (958330) قنطار، و هذا راجع إلى كل ما تقدمه الدولة من دعم في إطار برنامج التجديد الفلاحي و الريفي من إمتيازات لتطوير شعبة الحبوب الجافة كمنحة الجمع: الحمص 3.000 دج/قنطار و العدس 2.600 دج/قنطار. و كذلك منحة تكثير بذور الحبوب الجافة.

2-3- **تطور إنتاج الخضار □** نظرا للأهمية الكبيرة للخضر في النمط الغذائي للمجتمع الجزائري و زيادة الطلب عليها ، زاد الإهتمام بإنتاج كل أنواعها و نلاحظ من الجدول رقم(02) أن أقل كمية إنتاج للخضر كانت في عام 2007 و تقدر ب (55242790) قنطار و بأقل مساحة مغروسة للخضر مقدرة ب(353992 هكتار) بالإضافة إلى أن المردودية للهكتار كانت الأقل كمية (156.1) قنطار في الهكتار ، و في عام 2010 سجلنا زيادة بنسبة (15.61%) مقارنة ب 2009 و سجلنا أعلى كمية إنتاج في 2014 بما يقدر ب(499103) قنطار كما حققت أعلى مردودية للهكتار

ب(246.4 قنطار) في الهكتار و هي تعد أكبر مردودية للهكتار محققة و هذا عائد لكل الدعم الذي تقدمه الدولة لزراعة الخضار في إطار برنامج التجديد الفلاحي.

4-2- تطور إنتاج الفواكه: تعتبر الفواكه من المنتجات التي يزيد الطلب عليها سنة بعد أخرى ، و لزيادة إنتاجها قامت الدولة بدعم كبير لها ، و لدراسة تطور إنتاجها قسمناها إلى ثلاثة أصناف:

1-4-2- الحمضيات: تعد زراعة الحمضيات بالجزائر ذات أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني ، حيث تمثل إحدى المنتجات الرئيسية في قائمة الصادرات الزراعية حيث عرفت كمية إنتاج الحمضيات تطورا مستمرا بدأت في زيادة ملحوظة منذ سنة 2009 بإجمالي إنتاج قدر ب (8444950 قنطار) ، لتحقيق نتائج عالية في سنة 2014 قدرت ب(12710030 قنطار) في الهكتار بالرغم من أن المساحة المغروسة لم تعرف زيادة كبيرة ، إن زيادة كمية إنتاج الحمضيات راجع إلى كل الدعم الذي تقدمه الدولة من برامج تطوير الري ، و برنامج تطوير الإنتاج و الإنتاجية عن طريق إقتناء و إستعمال الأسمدة و كذا شراء الشجيرات و الشتائل من الخواص و خفض أسعارها للفلاحين.

2-4-2- الكروم: تعد منتجات الكروم إحدى أهم المنتجات الزراعية التي كانت تعتمد عليها الجزائر في الصادرات الزراعية خلال الفترة الاستعمارية و بعد الإستقلال ، و لكن السياسات الزراعية المنتهجة سابقا في الجزائر ساهمت في خفض الإنتاج من هذه المادة ، حيث كانت مردودية الإنتاج (48 قنطار) في الهكتار في سنة 2005 ، لتتخفض في سنة 2007 إلى (31.9 قنطار) في الهكتار أي بنسبة (33.54%) لتعرف إرتفاع محسوس منذ 2009 ب (63.8 قنطار) في الهكتار لتصل إلى (73.8 قنطار) في الهكتار في 2014 بالرغم من أن المساحة المغروسة إنخفضت من (100202 هكتار) في سنة 2005 إلى 70735 هكتار سنة 2014 أي بنسبة (29.40%) وهذا راجع إلى برنامج تطوير زراعة الكروم الموضوع في إطار برنامج التجديد الفلاحي.

3-4-2- تطور إنتاج الفواكه ذات النواة □ تعد الفواكه ذات النوات من الفواكه ذات الأهمية الكبيرة في الإقتصاد الوطني ، و هذا راجع إلى الإستهلاك الواسع لها ، فبالرغم من أن المساحة المغروسة في 2007 و المقدرة ب (279752 هكتار) أكبر من المساحة المغروسة في 2013 و المقدرة ب (243550 هكتار) إلا أن مردودية الهكتار في الثانية كانت أكبر بكثير ب (76.3 قنطار) في الهكتار ، في الوقت الذي كانت فيه مردودية 2007 تقدر ب (39.1 قنطار) في الهكتار ، كما أن كمية الإنتاج عرفت إرتفاع محسوس منذ 2009 و إستمر في الإرتفاع إلى غاية 2014 و هذا راجع إلى ما شهدته الزراعة من دعم في إطار برنامج التجديد الفلاحي.

5-2- تطور إنتاج الزيتون □ يعتبر الزيتون من أهم الموارد الاقتصادية لسكان المناطق الجبلية و الريفية لذلك قامت الدولة بدعم غرس أشجار الزيتون عن طريق حملات التشجير و توفير الشجيرات لأصحاب الأراضي الخاصة و نلاحظ من الجدول رقم (03) أنه بالرغم من أن المساحة المغروسة عرفت زيادة مستمرة ، إلا أن كمية الإنتاج عرفت تذبذب كبير فبعد أن حققت كمية إنتاج مقدرة ب 3164890 في 2005 فقد عرفت إنخفاضا قدر ب (16.35%) في 2006 تلاه إنخفاض بنسبة (21.07%) في سنة 2007 بعدها عرفت إرتفاعا بنسبة (17.75%) في سنة 2008 تلاه إرتفاع ملحوظ بنسبة (46.53%) في سنة 2009 لكن سنة 2010 عرفت إنخفاض آخر قدر ب (34.49%) لتعرف في سنة 2011 إرتفاعا نوعيا قدر ب (49.03%) في كمية الإنتاج هذه الأخيرة عرفت إنخفاضا آخر في 2012 قدر ب (35.51%) لترتفع مرة أخرى في 2013 بنسبة (31.94%) و تنخفض في 2014 ب (16.56%) ، بالرغم من كل البرامج الداعمة التي تقدمها الدولة للزيادة من إنتاج الزيتون إلا أنه عرف تذبذبا واضحا على مر السنوات حتى في ظل برنامج تطوير زراعة الزيتون الذي جاء في «إطار برنامج التجديد الفلاحي وكان يدعو إلى إنجاز غرسات جديدة بشكل مكثف ، و تثمين الزيتون البري (الزبوج) بواسطة التطعيم و إقتناء عتاد و تجهيزات جني الزيتون ، إقتناء معدات متخصصة للعصر و التخليل ، إقتناء معدات التوضيب ، و تحديث وسائل التخزين إلا أنها لم تحدث تغيرا كبيرا.

6-2- إنتاج التمور □ عرفت الجزائر زراعة النخيل من زمن بعيد ، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي يضمه هذا النوع من الثمار إشتهرت دجلة نور بجودة و نوعية عالية لإستجابتها لمقومات العنصر الغذائي المهم و المساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة الفاو ، و بعد ما كانت كمية الإنتاج (5162934 قنطار) في سنة 2005 و إستمرت في الإرتفاع بصورة مستمرة سجلت (9343772 قنطار) في 2014 و هذا ما يعادل زيادة بنسبة (44.74%) ، صاحب هذه الزيادة إرتفاع في مردودية الهكتار فكانت (49.8 قنطار) في الهكتار في 2005 لتصبح (61.9 قنطار) في الهكتار في 2014 و هذا راجع إلى المجهودات الموضوعة من طرف الدولة كبرنامج تطوير شعبة زراعة النخيل الذي وضع في إطار برنامج التجديد الفلاحي 2010-2014. لقد واجهت زراعة النخيل العديد من المعوقات الإنتاجية ، والتي كان لها أثرها البالغ في تدهور هذا المحصول المهم في الزراعة الجزائرية منها رداءة أصناف النخيل ، النقص الشديد في الأيدي العاملة وارتفاع أجورها. إزدیاد عدد مزارع النخيل المسنة نتيجة عدم تجديدها ، بطء دورة رأس المال في إنتاج التمور ، زحف المباني والمنشآت على مزارع النخيل ، ما أدى إلى إقتلاع عدد كبير من المزارع ، كما أن تسويق التمور واجه عدة معوقات أدت إلى إنخفاض الحصة التسويقية ، وهذا ما نجم عنه نقص في دخل المزارع (13).

7-2- تطور الثروة الحيوانية □ تتميز الجزائر بوجود تنوع في الثروة الحيوانية حيث نجد الأبقار و الأغنام و الماعز التي تعتبر مصدرا للحوم الحمراء و الحليب ، و نجد الدواجن التي هي مصدر للحوم البيضاء و البيض ، و نجد الخلايا النحلية و التي تعتبر مصدرا لإنتاج العسل.

1-7-2- تطور إنتاج الأغنام □ تعتبر الأغنام المصدر الرئيسي للحوم الحمراء ، فهي تعتبر ذات إستهلاك واسع في المجتمع الجزائري و قد عرف قطاع الأغنام تطورا في الكمية و النوعية في السنوات الماضية و هذا لإختيار السلالات الجيدة ، و الجدول رقم (04) يبين تطور الأغنام في الجزائر. فقد قدرت عدد رؤوس الأغنام في 2005 ب (18909110 رأس) و في 2007 أصبحت (20154890 رأس) لكن القفزة حدثت في 2009 حيث قدرت رؤوس الأغنام ب (22868770 رأس) ليستمر في الإرتفاع السنوات التي تلت ليصل إلى (27807734 رأس) في 2014 و هو ما

يعادل زيادة بنسبة (32%) مقارنة ب 2005، و هذا راجع إلى برنامج تطوير الغنم و الماعز الموضوعة من طرف الدولة في إطار برنامج التجديد الفلاحي.

2-7-2- تطور إنتاج الأبقار: الأبقار أكثر الحيوانات المزرعية أهمية فهي المصدر الأساسي لإنتاج اللحوم و الحليب، و بسبب الطلب الكبير على هذا الأخير لجأت الدولة للإستيراد من الخارج، قامت بالعديد من الإجراءات في سبيل زيادة عدد رؤوس الأبقار ذات المردودية العالية، و الجدول التالي يبين تطور عدد رؤوس الأبقار في الجزائر.

نلاحظ من الجدول رقم(05) إن عدد رؤوس الأبقار عرفت إرتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى، و لكن هذه الزيادة تعتبر ضئيلة بالرغم من أن الدولة أولت إهتمامها لتربية هذا النوع من الحيوانات إلا أنها ركزت على النوعية الأحسن من الأبقار من حيث المردودية الكبيرة في إنتاج الحليب و هذا يعد من الأسباب التي جعلت تطور رؤوس الأبقار متذبذبا و ضئيلا بالإضافة إلى صعوبة التحكم في إنتشار الأمراض الوبائية، إعتما الكثير من المربين على الطرق التقليدية، إرتفاع أسعار أعلاف الأبقار، عدم تأقلم بعض أنواع الأبقار.

2-7-3- تطور إنتاج الماعز: تعتبر الماعز إحدى مصادر اللحوم الحمراء و بنسبة أقل إحدى مصادر الحليب، و مع إهتمام الدولة بالتنمية الريفية و زيادة المستوى المعيشي لسكان المناطق الجبلية قامت بدعم النشاطات الريفية و منها دعم تربية الماعز، و لقد عرفت عدد رؤوس الماعز تطورا منتظما من سنة 2005 حتى 2014 و كانت نسبة التطور بين سنة 2005 وسنة 2006 تقدر ب (4.52%)، و بين سنة 2009 و سنة 2010 قدرت ب (7.34%)، و بين سنة 2013 و سنة 2014 قدرت ب (4.18%) يرجع هذا التزايد إلى الدعم الذي قدمته الدولة من خلال البرامج المخصصة للتنمية الريفية ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج تطوير الغنم و الماعز ضمن برنامج التجديد الفلاحي، ورغم نقص الطلب على لحوم الماعز إلا أن هناك زيادة في الطلب على حليبها من أجل صناعة الأجبان.

2-4-7- الخيول: تعتبر تربية الخيول مكون من مكونات الثقافة الجزائرية، بالإضافة إلى إعتبارها وسيلة نقل و رياضة منذ الزمن البعيد و مصدر من مصادر اللحوم، و لقد عرفت عدد الخيول زيادة قدرت بين سنتي 2005 و 2006 ب (1.41%) و بين سنتي 2013 و 2014 ب (1.97%)، ما نلاحظه هو أن إرتفاع عدد رؤوس الخيول ارتفعت بصورة ضئيلة من سنة إلى أخرى و هذا راجع إلى إرتفاع أسعارها مقارنة بالماشية الأخرى، و عدم إستغلالها الحالي كوسيلة نقل أو كمصدر للحوم.

2-8- تطور إنتاج اللحوم الحمراء □ تعتبر اللحوم ذات أهمية في الوجبة الغذائية و هذا لما تحتويه على بعض البروتينات الضرورية لجسم الإنسان و التي لا نجدها في المنتجات الحيوانية الأخرى، و يزيد إنتاج اللحوم الحمراء كلما زاد إنتاج الماشية بكل أنواعها، و نلاحظ من الجدول رقم (06) أن اللحوم الحمراء شهدت تذبذب بين سنوات 2005 و 2009 حيث سجلت إنخفاضا في 2006 مقارنة ب 2005 قدر ب (1.01%) لتعود للإرتفاع في 2007 بنسبة (6.75%)، لتتخف مرة أخرى في 2008 بنسبة (1.36%)، لكنها عرفت زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى منذ 2010 و إلى غاية 2014 حيث سجلت في الأولى (3816124 طن) لتستمر في الإرتفاع إلى غاية (486290 طن) في 2014 و هذا راجع إلى كل الدعم الذي تقدمه الدولة لتربية الحيوانات في إطار برنامج التجديد الفلاحي.

2-9- تطور إنتاج اللحوم البيضاء □ تعتبر اللحوم البيضاء المصدر الثاني للحوم، و تعتبر بديل للحوم الحمراء عند بعض الفئات ذات الدخل الضعيف نظرا لإنخفاض أسعارها تطور إنتاجها و قد عرفت اللحوم البيضاء تذبذب من سنة إلى أخرى حيث سجلنا في 2006 إنخفاضا بنسبة (13.80%) عن 2005 لترجع للإرتفاع في سنة 2007 بنسبة (44.24%) عن 2006 لتواصل الإرتفاع في 2008 لتحقيق كمية إنتاج تقدر ب (3056950 طن) لكنها تتخف مرة أخرى في 2009 بنسبة (31.57%). لكنها من سنة 2010 عرفت إرتفاعا سريعا و متتابعا من سنة إلى أخرى ليصل إلى (4634522 طن) في سنة 2014، و هذا راجع إلى برنامج التجديد الفلاحي و ما يقدمه من برامج تدعم زيادة الإنتاج.

2-10- تطور إنتاج البيض: نظرا لإرتفاع أسعار مصادر البروتينات مثل اللحوم بكل أنواعها فإن البيض يعتبر بديلا للكثير من المستهلكين أصحاب الدخل الضعيف و لقد عرف إنتاج البيض بين سنة 2005 و سنة 2006 زيادة بنسبة (3.50%) ليرتفع في 2007 بنسبة (6.38%) ليعرف إنخفاضا في 2008 بنسبة (8.02%) ليتطورا باستمرار من سنة إلى أخرى ليصل إلى 6060558 بيضة أي إرتفاع بنسبة (43.15%) مقارنة بسنة 2005.

2-11- تطور إنتاج الحليب □ يعتبر الحليب و مشتقاته من المواد الأكثر إستهلاكا في الجزائر، و يعد أحد أكثر المكونات الأساسية للوجبة اليومية، و لزيادة الطلب عليه و عدم تلبية الإنتاج الوطني لهذا الطلب زاد الإعتداد على إستيراده فقامت الدولة بدعم تربية الأبقار، من أجل زيادة إنتاج الحليب و تحقيق مستوى الإكتفاء الذاتي، فما نلاحظه من الجدول رقم(06) أن إنتاج الحليب عرف زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى حيث قدرت بنسبة (41.05%) ما بين 2014 و 2005 حيث نلاحظ زيادة بنسبة (6.77%) في 2006 عن 2005، كما نلاحظ زيادة ب (10.04%) في 2011 مقارنة ب 2010، لقد سجل إنتاج الحليب في الجزائر نتائج مشجعة وهذا نتيجة الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة كبرنامج تطوير إنتاج الحليب الذي تضمن تقديم الدعم المالي لرفع إنتاج الحليب و تسليمه، التحفيز على جمع الحليب، منحة الإدماج الصناعي للحليب، الدعم لاقتناء عتاد و تجهيزات خاصة بالتربية، إنشاء هياكل خاصة بجمع الحليب، حماية و تنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية، تطوير إنتاج الأعلاف.

3- مكانة القطاع الزراعي الجزائري في الاقتصاد الوطني

يعد القطاع الزراعي من بين أهم القطاعات الاقتصادية، و الذي يمتلك موارد إقتصادية مختلفة و التي سعت كل السياسات الزراعية في الجزائر إلى الإستغلال الأمثل لها، و تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، و في توفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في الريف بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة، تكوين رأس المال، تطوير القطاع

الصناعي و ذلك للعلاقة التبادلية بينهما ، و في الجزائر يعد القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى .

3-1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام : يعطي الناتج الزراعي الداخلي الصورة الحقيقية للقطاع الزراعي ، هذا من حيث الكمية و قيمة الإنتاج الزراعي ، و بما أن القطاع الزراعي هو أحد القطاعات الإقتصادية فإنه يساهم في الناتج الداخلي. فمن الجدول رقم (07) نلاحظ أن الناتج الزراعي عرف تطورا كبيرا في الفترة بين (2005-2013) حيث إنتقلت من 647 مليار دينار إلى 1627.18 مليار دينار و هو ما يمثل زيادة بنسبة (60.23%) ، و الناتج المحلي إرتفع بنسبة (54.61%) مما يعني أن زيادة الناتج الزراعي أكبر من زيادة الناتج المحلي ، و هذا راجع كذلك لإنخفاض مداخيل قطاع المحروقات الذي يعتبر المساهم الأكبر في الناتج الداخلي الخام بإنخفاض أسعار البترول لتصل لأقل من 50 دولار للبرميل ، كما نلاحظ أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي من الناتج الكلي الخام في 2005 قدرت بنسبة (8.60%) أما في سنة 2013 فقد قدرت بنسبة (9.82%) و هي تعد نسب ضعيفة مقارنة بما سطر في برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج التجديد الفلاحي و الريفي بالرغم من أهمية القطاع الزراعي ، وفي سبيل تحديد مدى مساهمة الزراعة في الناتج المحلي مقارنة بالقطاعات الأخرى سندرس تطور القيمة المضافة فنلاحظ من الجدول رقم (08) أن القيمة المضافة عرفت زيادة مست جميع القطاعات الإقتصادية في الفترة من 2005 إلى 2013 ، في المرتبة الأولى نجد قطاع المحروقات يليه قطاع الخدمات ثانيا ثم ثالثا قطاع الاشغال و البناء و القطاع الزراعي رابعا يأتي في الأخير قطاع الصناعة. نلاحظ كذلك أن القطاع الزراعي عرف تزيادا مستمرا من سنة إلى أخرى حيث سجل نسبت مساهمة قدرت ب (9.03%) في سنة 2005 لترتفع إلى (11.56%) في سنة 2009 و ترجع و تنخفض في 2011 لتسجل (10.48%) لكنه في نفس الوقت لم يسجل إنخفاض في الإنتاج بل على العكس حقق إنتاج قدره 1183.2 مليار دينار أي ما يعادل زيادة بنسبة (14.19%) مقارنة ب 2010 لكنها إرتفعت مرة أخرى في 2013 و سجلت (12.70%).

3-2- مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في التشغيل : اليد العاملة في الزراعة هي المحرك الرئيسي في العملية الإنتاجية ، و الجزائر تعتمد على اليد العاملة في الزراعة بنسبة كبيرة ، ولكنها تتأثر دائما بالسياسات التي إتبعته في الإقتصاد الوطني بشكل عام. فالعمالة الزراعية مرتفعة في المناطق الساحلية و السهوب بنسبة (32.24%) تليها مناطق المرتفعات بنسبة (29.15%) ثم نجد كل من الجبال و الجنوب الجزائري (21.38%) و (17.21%) على التوالي ، و هذا راجع إلى أن العمالة الزراعية تتركز في المناطق ذات النشاط الفلاحي الكبير و هي المناطق الشمالية بالرغم من أن مشاريع فلاحية ضخمة صطرتها البرامج التنموية في الجنوب فنلاحظ من الشكل رقم (1) أن اليد العاملة في القطاع الزراعي كانت مقدرة ب 2234915 في 2005 لتبقى بين إرتقاء و إنخفاض حتى سنة 2009 الذي قدرت اليد العاملة فيه ب 2244148 عامل لتواصل الإرتقاء لتسجل 2528972 في 2013 وهذا راجع لكل الإمكانيات و العناية التي أولتها البرامج التنموية للقطاع ، و مع هذا فهي تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

3-3- حصة الميزان التجاري الزراعي من الميزان التجاري الكلي : يلعب القطاع الزراعي الجزائري دورا هاما في عملية الإستيراد و التصدير ، و يرجع هذا كونه مصدر لتوفير العملة الصعبة من عملية التصدير التي بدورها تغطي نفقات الإستيراد كما تعتبر سوق للمنتجات التي حققت الإكتفاء الذاتي و التي لا تعد كثيرة ما أدى إلى اللجوء للإستيراد و لكن مع إرتقاء أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية تتكدب الجزائر فواتير ضخمة جراء الواردات فالصادرات الزراعية عرفت زيادة مستمرة من 2006 إلى 2008 حيث بلغت نسبة النمو 11.42% لتبدأ بالتراجع تدريجيا منذ 2009 لتسجل 702.064 مليون دينار لتحقيق في 2013 ما مقداره 377.678 مليون دينار كما أن نسبة الصادرات الزراعية تعتبر ضعيفة جدا مقارنة بالصادرات الكلية فهي لا تتعدى (0.2%) من قيمة الصادرات وهذا راجع لإرتقاء صادرات المحروقات إما بالنسبة للواردات فنلاحظ إرتفاعها من سنة إلى أخرى فقد سجلت 1540.86 مليون دينار في 2005 لتسجل 2038.218 مليون دينار في 2008 و واصلت في الإرتقاء التدريجي لتحقيق 6737.66 مليون دينار في 2012 لكنها إنخفضت في 2014 لتصل إلى 1105.02 مليون دينار.

الدولة الجزائرية تتكدب فواتير ضخمة جراء الواردات الغذائية هذا لأن نسبة كبيرة منها هي منتجات غذائية ، و بهذا مساهمة الإنتاج الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات وفي تقليص حجم الواردات من السلع الغذائية يبقى ضعيفا ، وهذا نتيجة ضعف الإنتاج الزراعي وزيادة الطلب المحلي على هذه السلع ، مما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية والتبعية إلى الخارج ، وأحدث عجز 65 مليارا كبيرا في الميزان التجاري الغذائي إلا أن الدولة في السنوات الأخيرة حاولت التقليل من حجم التبعية الغذائية لبعض . الغذائية التي كانت تستوردها والوصول إلى الإكتفاء الغذائي فيها) كالبطاطا ، البيض ، اللحوم ... الخ) ، وهذا اعتمادا على الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع واستغلالها بصورة عقلانية وتحفيز الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي تقديم الدعم اللازم لهم من خلال برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج التجديد الفلاحي و الريفي ، وكذا قيام الدولة بتوفير البنى التحتية الضرورية والأعلاف بأسعار مدعومة وكذا المبيدات والمواد البيطرية ، والتدخل للحفاظ على أسعار بعض السلع في مستوى مناسب لصالح المنتجين.

4- مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر □

لقد عرفت الزراعة في الجزائر منذ الإستقلال العديد من الصعوبات التي أدت إلى ضعف الإنتاج و تذبذبه ، قد إختلفت هذه المشاكل بين الطبيعية و البشرية و التكنولوجية .

4-1- مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية □ تتمحور المشاكل الكمية و النوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية ، و تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها و إستدامة عطائها ، و تؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات

الإنتاجية للقطاع الزراعي، و المساحة الكلية للأراضي العامة الجزائرية تقدر بحوالي 238174100 هكتار و المساحات المستعملة في الفلاحة قليلة جدا مقارنة بالمساحة الكلية، مما يستوجب السعي إلى التقليل من مساحة الأراضي البور لإستغلالها في الزراعة بالمزيد من الإستصلاح و تجنب إستغلال الأراضي الزراعية كالتوسع العمراني أو مجال الإستثمار الصناعي(14).

4-2- مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية □ تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر عدة مشاكل، لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميًا و كفيًا، و تفتت تبعثر الملكيات و الحيازات إلى جانب إختلال العلاقة بين الأرض و الموارد المائية، و هذه الخصائص تجعل من الأرض غير إقتصادية حيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبًا في الإنتاج أما بالنسبة إلى تناقص الرقعة الزراعية كميًا ونوعيًا، فيمكن حصر أسباب النقص من الأراضي الزراعية في ثلاثة مجموعات هي:

4-2-1-1-2-4- الإنتقاص العمدي من جانب الإنسان : وتشمل هذه المجموعة أعمال التجريف التي إنحسرت بعد أن أدت إلى فقد مساحة من أجود الأراضي الزراعية، و أعمال التبوير و البناء على الأراضي الفلاحية التي أتت على مساحة ضخمة تقدر بألاف الهكتارات و يلاحظ تركيز هاتين الظاهرتي في المناطق الحضرية و حول المراكز المدن الرئيسية.

4-2-2-2-4- الفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة : حيث تسهم الزراعة بنفسها في فقد قدر مهم من الأراضي الزراعية و لعل أهم أسباب ذلك هو إنتشار ظاهرة تفتت الملكيات و الحيازات و عدم إكتمال الصرف المغطى و قنوات الري، هذا علاوة على المساحات التي تستغل للمرافق الزراعية كالمخازن و الحظائر و ما إلى ذلك، و التي من المتوقع زيادتها في ظل تفتت تبعثر الملكيات و الحيازات.

4-2-3-2-4- الفقد في خصائص الأراضي الزراعية : إذ علاوة على الإنتقاص الكامل من الأراضي الزراعية فهناك الإنتقاص الجزئي المتمثل في بقاء المساحة نفسها من الأرض كما هي مع إفتقادها لخصائصها كليا أو جزئيا، مما يبعد هذه الأراضي من نطاق الأراضي الزراعية أو ينقلها من مرتبة إلى مرتبة أقل من حيث الكفاءة و الإنتاجية، و كذلك زحف الصحراء على طول خط بوابة الصحراء من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب.

4-3-4- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية : الموارد المائية في الجزائر محدودة و موزعة بطريقة غير عادلة، و قد زادت الوضعية سوءا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف و التلوث و سوء التسيير و إذا كان المخزون المائي في الجزائر يقدر ب (19مليار) متر مكعب في السنة فإنه بالمقابل نحصل على حوالي (600) متر مكعب للفرد سنويا من خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الجزائر تقع ضمن الدول الفقيرة من الموارد المائية، إذا عرفنا بأن البنك الدولي إقتراح حد الندرة العالمي عند عتبة (1000) متر مكعب للفرد سنويا، و بالمقارنة المخزون المائي في الجزائر يتوزع كما يلي :

14.2 مليار متر مكعب سنويا، منها 12.4 مليار متر مكعب من المياه السطحية، و 1.8 مليار متر مكعب من المياه الجوفية، 5 مليارات متر مكعب سنويا هي نصيب المناطق الصحراوية و التي تتكون من المياه الجوفية غير قابلة للتجديد، يضاف لكل هذه الصعوبات التوزيع غير العادل بين مناطق الوطن الشرق و الغرب و الجنوب إضافة إلى عدم إنتظامها. و قد حذر المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي من خلال تقريره للعام 2005 بالقول أن المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين العامين 2010 و 2025 بحيث لن تلبى الحاجيات الضرورية من الإستهلاك و هذا ما يترتب عنه آثار سلبية على كمية الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية و نوعيته عن طريق عدم الإستغلال الكامل للأراضي الزراعية و نظرا للعجز المائي و الإستعمالات الغير رشيدة لهذا المورد (15).

4-4- مشاكل ومعوقات تكنولوجية : تلعب التكنولوجيا الزراعية دورا رئيسيا في تحديد كمية الإنتاج، لكن في الجزائر مازال الإعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة بشكل كبير فهي تعتمد على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات و المعدات، و هذا يعود على القطاع الزراعي بإنخفاض إنتاجيته، فهو يعاني نقصا كبيرا في إستعمال الأسمدة الفلاحية و المعدات الحديثة الضرورية لهكثنة القطاع ففي ظل التخطيط المركزي أي قبل الإصلاحات، كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح على إقتنائها بسبب إرتفاع أسعارها من جهة و صعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية، و حتى ما كان يحصل عليه القطاع الإشتراكي كان عرضة للتبذير و إنعدام الصيانة و التجديد حيث يستحوذ على أكثر من (70%) من الكميات المعروضة للبيع، و بعد الإصلاحات و ما إنجر عنها من تحرير للمتغيرات الاقتصادية و على رأسها تحرير الأسعار و رفع الدعم مما عرض هذه الأسعار إلى قفزة هائلة تضاعفت عدت مرات جعلت الفلاحين عاجزين على القدرة في إقتناءها، الواقع أن هذا الإتجاه المتناقص في إستعمال الآلات و الأسمدة و الذي بدأ يزداد عمقا إبتداء من التسعينات و هي فترة التحرر الإقتصادي و ما نجم عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع الخاص من جهة و تحرير الأسعار بشكل عام من جهة ثانية، هذه الأخيرة التي لعبت دورا أساسيا في تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة معدات فلاحية نتيجة للقفزة الهائلة في الأسعار هذه الوضعية تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنها توفير و خلق الحافز للعمل الفلاحي و ذلك بوضع إستراتيجية تحفيزية لتدعيمه أحيانا و حمايته أحيانا أخرى و لكن بطرق و ميكنزمات شفافة تتلاءم و إقتصاد السوق و يجب أن تكون ذات أثر إيجابي على الإنتاجية و المردودية من جهة أخرى.

4-5-4- مشاكل الإرشاد و البحث الزراعي : يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية و المصادر التقنية الأخرى كالمهندسين و الزراعيين و إقناعهم بتبني النماذج و التقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة و تحسين الإنتاجية و النوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين و تحديدها و نقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها و تحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، و قد بذلت الدولة جهودا لا يستهان بها على هذا الصعيد بإقدامها على تأسيس معاهد لدراسة البحث في الإقتصاد الزراعي، و وضع بنك للمعلومات و برامج للتدريب و الإرشاد الزراعي و تنفيذها و كذا تسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية، التي إن عممت سوف تحدث تغيرات شاسعة في مجال إنتاج الغذاء(17).

6-4- مشاكل ومعوقات تنظيمية مادية □

6-4-1- مشاكل التسويق: التسويق الزراعي هو نظام مرن هادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية و الخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن إستهلاكها بالأوضاع الأسعار و النوعيات المناسبة و المقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية ، و من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الجزائر قضية تسويق المنتجات الزراعية ، فنجد صعوبة التجميعي من المزارع الريفية المنتثرة في الكثير من الأحيان ، بالإضافة إلى تراجع الإهتمام ببعض المحاصيل الزراعية ، زد على ذلك الإصلاح المتضمن منح المزارع حرية تسويق منتجاتها الذي أسفر عنه التلاعب بالفواتير للإفلات من دفع المستحقات الضريبية و غيرها من الظواهر غير المشجعة على التنافسية و التنمية المستدامة(18).

6-4-2- المشاكل المتعلقة بالصادرات: نصيب الزراعة من الصادرات الجزائرية يكاد لا يذكر ، حيث تتصف الصادرات خارج المحروقات بالعشوائية و اللامبالاة ، حيث تعرف التمور ذات الشهرة العالمية غياب سياسة تصديرية واضحة تسهر على تطبيقها الجهات الرسمية و المعنية بذلك ، و من بين أهم المشاكل التي يتعرض لها تصدير التمور إجراءات الحصول على العقد و إحترام مواصفات النوعية و الجودة ، بما في ذلك الإجراءات الجمركية و شهادة النوعية ثم عمليات الفرز و المعالجة و النقل و إجراءات الدفع..الخ(19).

6-4-3- مشاكل الموارد البشرية □ إختلال التوازن بين السكان و الموارد الأرضية في الجزائر من أهم التحديات التي تواجه التنمية و الذي يرجع إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسير الموارد الأرضية التي تنوافر عليها ، حيث يرى الإقتصاديين بأن أصل المشكلة الإقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد ، لكن القول الأصح هو عدم الإستغلال الأمثل للموارد.

III- النتائج و مناقشتها:

- بعد ما تطرقنا للمسار التاريخي للتنمية الزراعية في الجزائر و تناولنا أهم الإحصائيات التي مر بها القطاع الزراعي توصلنا إلى أن :
- صحة الفرضية الأولى فالقطاع الزراعي يعد من أهم القطاعات التي تؤثر في الإقتصاد الوطني فهو يتعلق بغذاء المواطن و صحته و يؤثر و يتأثر بالعديد بالعديد من القطاعات الأخرى.
 - إختبار الفرضية الثانية أكد صحتها فالقطاع الزراعي يعد قطاع حساس يتأثر بالعديد من العوامل منها الطبيعية ، الاقتصادية و البشرية.

و بناء عليه خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج و الإستنتاجات :

- التنمية الزراعية تكون بزيادة الإنتاج الزراعي ، و الذي يكون بزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي و باستصلاح أراضي جديدة و بالعمل على زيادة إنتاج الأرض بحد ذاتها .
- تعاني الزراعة في الجزائر العديد من المشاكل التي تسبب بها بعض العوامل الطبيعية من جهة و أخرى يتسبب بها الإنسان إما عمدا أو جراء سوء الإستغلال النابع من سوء التعليم و الإرشاد العلمي.
- لقد قامت الدولة بوضع برامج من أجل إستصلاح و حماية الأراضي الزراعية ، لكنها تبقى بعيدة عن الأهداف المسطرة فحجم الأراضي الصالحة للزراعة بقي منخفضا .
- سوء التخطيط و التسيير أدى إلى الفشل العديد من البرامج التنموية الزراعية.
- إن الجزائر بالرغم من إمكانياتها الغير محدودة فهي غير مستغلة بطريقة جيدة ، لكنها قادرة على تمكينها من تلبية إحتياجاتها الغذائية و تحقيق الإكتفاء الذاتي في العديد من الموارد الغذائية الأساسية ، إذا ما إستغلت بطريقة فعالة المجهودات الجبارة التي تبذلها الدولة في سبيل تنمية القطاع الزراعي.

IV-الخلاصة:

- القطاع الزراعي الجزائري عبارة عن قطاع ذو إمكانيات جبارة من شأنها تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء لكنها غير مستغلة بطريقة صحيحة ، و هذا راجع إلى عديد العوامل من أهمها سوء التسيير و الإستغلال للموارد الطبيعية و المادية فالقطاع الزراعي يعد قطاع من شأنه النهوض بالاقتصاد الوطني و الحلول محل قطاع المحروقات و على ضوء ما توصلنا إليه تقترح التوصيات التالية :
- العمل على وضع برامج تنموية للنهوض بالقطاع الزراعي.
 - العمل على تكوين الفلاحين و نشر الوعي بينهم بالتقنيات الزراعية الحديثة.
 - العمل على محاربة الإستغلال الجائر للأراضي من طرف الإنسان إما بتبويرها أو بإنشاء مناطق عمرانية عليها.
 - العمل على وضع برامج لإستصلاح أكبر قدر من الأراضي لإستغلالها في الزراعة ، و صون المناطق المعرضة للخطر.
 - وضع برامج من طرف الدولة لاستغلال العمالة الغير زراعية و التشجيع على زيادة الإستثمار في الزراعة.
 - وضع برامج لتوسيع إستغلال الموارد المائية.

ملحق الجداول :

الجدول رقم(1):تطور إنتاج الحبوب في الجزائر في الفترة(2005-2014)

المساحة المزروعة:1000هكتار كمية الإنتاج:1000قنطار المردودية:قنطار في الهكتار

البيان	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج	المردودية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القمح الصلب	المساحة	1042.89	1162.88	1187.62	72.6105	1262.842	1181.774	1342.881	1180.332	1182.127			
	كمية الإنتاج	15687.09	17728.00	15289.985	8138.115	20010.378	20385.000	24071.180	23323.694	18443.334			
	المردودية	15	15.2	12.9	11.2	15.8	17.2	17.8	19.8	15.6			
القمح اللين	المساحة	560.850	620.945	632.257	280.466	585.733	573.954	442.017	546.910	469.184			
	كمية الإنتاج	8460.18	9151.3	7899.64	2972.21	9520.79	914.200	715.10	10251.12	5918.63			
	المردودية	15.1	14.7	12.5	10.6	16.3	15.9	16.2	17.7	12.6			
الشعير	المساحة	684.64	812.28	971.246	435.96	1250.76	1018.79	852.37	1030.47	791.843			
	كمية الإنتاج	10328.19	12358.8	11866.58	3959.21	22033.58	15039.00	15917.15	14986.38	93940.09			
	المردودية	15.1	15.2	12.2	9.1	17.6	14.8	14.8	15.4	11.9			
الشوفان	المساحة	61.227	75.035	82.096	42.309	76.582	81.670	59.385	85.245	64.801			
	كمية الإنتاج	775.00	890.00	922.375	266.60	957.115	1015.00	767.30	1097.02	565.803			
	المردودية	12.7	11.9	11.2	6.3	12.5	12.4	12.9	12.9	8.7			

source :direction des statistiques agricoles et des système d'information,MADR,Evolution serie B

2000-2014.

الجدول رقم(02): تطور إنتاج الخضر □ المساحة المغروسة □ هكتار كمية الإنتاج □ قنطار المردودية □ قنطار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المساحة المغروسة	363030	372096	353992	363549	393594	429417	44258	468262	504755	499103
كمية الإنتاج	59265500	59291430	55242790	60681320	72912950	86404430	////	104023180	118682650	122977470
المردودية	163.3	159.3	156.1	166.9	185.2	201.2	213.0	222.1	235.1	246.4

source:direction des statistiques agricoles et des système d'information,MADR,Evolution serie B

2000-2014.

الجدول رقم(03): تطور إنتاج الزيتون في الجزائر(2004-2013) □ المساحة المغروسة □ هكتار □ الوحدة □ قنطار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المساحة المغروسة	26802790	29995980	32728840	33901800	34603111	36335782	38884570	42557070	45477410	50369990
كمية الإنتاج	3164890	2647330	2089520	2540670	4751820	3112520	6107755	3938400	5787400	4828600
المردودية	19	15.1	11.4	13	23.2	13.8	25.0	14.9	20.8	15.8

source:direction des statistiques agricoles et des système d'information,MADR,Evolution serie B

2000-2014.

الجدول رقم(04):تطور عدد رؤوس الإبقار في الجزائر(2005-2014)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد رؤوس الإبقار	1586070	1607890	1633810	1640730	1682433	1747700	1790140	1843930	////	2049652

source:direction des statistiques agricoles et des système d'information,MADR,serie cheptel serie

E2005,2006,2007,2008,2009,2010,2011,2012,2013,2014,p61

الجدول رقم(05):تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر(2005-2014) □ الوحدة □ طن

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
كمية الإنتاج	3015680	2985000	3201246	3157570	3457103	3816124	4195529	4397886	4671997	486290.

source:direction des statistiques agricoles et des système d'information,MADR,Evolution production animale B 2004-2014.

الجدول رقم(06):تطور إنتاج الحليب في الجزائر(2005-2014)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحليب (10 ³ لتر)	2092000	2244000	2184846	2219708	2394200	2632911	2926959	3088190	3368067	3548825

source:direction des statistiques agricoles et des système d'information,MADR,Evolution de la production animal serie B 2000-2014.

الجدول رقم(07):تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الخام بالجزائر خلال الفترة(2005-2013) (الوحدة: مليار دينار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الخام(PIB)	7518.90	8514.8	9352.0	11043.7	9968.0	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3
الناتج الزراعي	647	641.3	708.1	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.2	1627.18
نصيب الزراعة من (PIB)	8.60	7.53	7.75	6.58	9.34	8.46	8.14	8.81	9.82

source:Office national des statistique,l'algerie en quelques chiffres ,Edition2014 ,N44

الجدول رقم (08): تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2005-2013) بالأسعار الجارية الوحدة:مليار دينار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المجروقات	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4	5242.1	5536.4	4968.0
الخدمات	1518.9	1698.1	1919.6	2113.7	2349.1	2586.3	2862.6	3205.6	3827.4
القطاع الزراعي VAA	581.6	641.3	708.1	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
البناء الاشغال العمومية	564.4	674.3	825.1	956.7	1094.8	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2
قطاع الصناعة	418.3	449.5	479.8	956.7	570.7	617.4	663.8	728.6	765.4
مجموع القيم المضافة VA	6436.1	7345.5	8021.8	9315.0	8055.0	9656.8	11285.3	12383.5	12808.9
نسبة VAA الى VA %	9.03	8.73	8.82	7.80	11.56	10.56	10.48	11.48	12.70

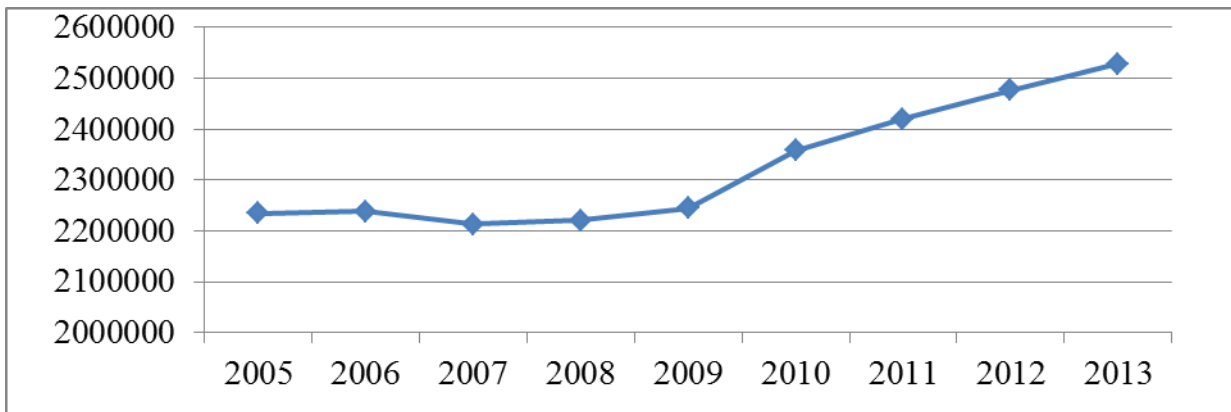
source:-Office national des statistique,l'algerie en quelques chiffres ,Edition2014 ,N44,p68-69

الجدول رقم(14):تطور نسبة الميزان التجاري الزراعي من الميزان التجاري الكلي في الجزائر 2005-2014 الوحدة:مليون دينار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الكلية أ	12	3979000.9	4214163.1	5095019.7	3347636.0	4333587.4	5374131.3	5687369.4	5217099.8	5065671.1
الصادرات الزراعية ب	864.24	870.07	843.9	975.68	702.064	509.887	490.89	507.00	377.678	-----
نسبة ب/أ	0.25	0.21	0.20	0.19	0.20	0.11	0.09	0.08	0.07	-----
الواردات الكلية ج	1493644.8	1558540.8	1916829.1	2572033.4	2854805.3	3011807.6	3442501.6	3907071.9	4368548.4	4719708.3
الواردات الزراعية د	1540.86	1775.79	1506.14	2038.218	3864.2	3027.91	4267.05	6737.66	6686.830	1105.02
نسبة د/ج	0.10	0.11	0.07	0.03	0.13	0.10	0.12	0.17	0.15	0.023
صافي الواردات	676.62	905.72	662.24	1062.53	3162.16	2518.02	3776.16	6230.66	6309.15	-----

source: Office national des statistique,l'algerie en quelques chiffres , Edition 2011,2012,2014 , 2010, 2009

الشكل(1): تطور حجم اليد العاملة الزراعية في الجزائر في الفترة(2005-2013)



.source :direction des statistiques agricoles et des système d'information, MADR

الإحالات والمراجع:

- 1- فوزية غربي، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص127.
- 2- فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص129.
- 3- السويدي محمد، التسير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص182-183.
- 4- نزي عز الدين، هاشمي الطيب، السياسة الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثالث و الثلاثون /المجلد التاسع/تموز، ص10.
- 5- فوزية غربي، مرجع سابق، ص131-132.
- 6- فوزي غربي، مرجع سابق، ص132.
- 7- فوزية غربي، مرجع، سابق، ص138-140.
- 8- عباس خديجة، سياسة التنمية الريفية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص86.
- 9- عباس خديجة، مرجع سابق، ص102-103.
- 10- طالبي رياض، القري، التنمية الستدامة في اطار سياسة استخدام الموارد المتجددة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، ص153.
- 11- le renouveau agricole et rural en marche revue et perspectives.mai2012,p7—11.
- 12- فوزية غربي، واقع انتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، 2004، ص02.
- 13- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016، ص267.
- 14- فوزية غربي، مرجع سابق، ص282-284.
- 15- نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد السابع، جوان 2012، ص16-17.
- 16- فوزية غربي، مرجع سابق، ص311.
- 17- بن تقات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي، مجلة الباحث، العدد9، صص184-188.
- 18- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، ص20.